جامع الدروس العربية

موسوعة في ثلاثة أجزاء

الجزء الأول

تأليف
الشيخ مصطفى الغلاييني
راجعه ونقحه
الدكتور عبد المنعم خفاجة

منشورات المكتبة العصرية
صيدا - بيروت ص. ب: ٨٣٥٥

جَمِيع الحُقُوق مَحفُوظَة للنَاشِر

الطَبعَة الثَلاثُون

١٤١٤/١٥هـ - ١٩٩٤م

شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع

المكتبة العصرية للطباعة والنشر

الدار النموذجية — المطبعة العصرية

بيروت - ص.ب: ١١/٨٣٥٥ - فاكس - هاتف: ٦٣٣٤٣٣-٠١

صيدا - ص.ب: ٢٢١ - فاكس - هاتف: ٧٢٠٣١٧-٠٧

جامع الدروس العربية

موسوعة في ثلاثة أجزاء

الجزء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير
مقدمة الطبعة الأولى

حمداً لمن بيده زمامُ الأمور ، يُصرِّفها على النحو الذي يُريده . فهو الفعالُ لما يُريد ، إذا أراد أمراً فإنما يقول له : كن ، فيكون . سبحانه قد برىء كلامُهُ من لفظٍ وحرفٍ . وتقدَّست أسماؤُه . وجلَّت صفاته . وكانت أفعاله عيونَ الحكمة . وصلاةً وسلاماً على النبي العربي الأميّ ، أفصحِ من نطقَ بالضاد : محمدٍ عبده ورسوله ، وعلى آله وإخوانه من الرُّسل والأنبياء ، مصابيحِ الهدى ، وأعلامِ النجاة ، ومن نحا نحوهم واقتدى بهداهم .

وبعدُ فلما رأينا الحاجة ماسةً إلى وضع كتب في العلوم العربية ، سهلة الأسلوب ، واضحة المعاني ، تقرِّبُ القواعد من أفهام المتعلمين ، وتضَعُ العناء عن المعلمين ، عَمَدنا إلى تأليف « الدروس العربية » ، فأصدرنا منها أربعة كتب للمدارس الابتدائية ، وثلاثة كتب للمدارس الثانوية . فراجت رواجاً عظيماً وتقبَّلها الأساتذة بقَبول حسن . وقد أعدنا طبعها مرات .

ثم أصدرنا « جامع الدروس العربية » في ثلاثة أجزاء جمعت من قواعد الصرف والنحو ما لا يَسَعُ الأديب جهلهُ ، ومن يريد بعض التوسع في القواعد العربية ، لأنه يشتمل على ما تدعو إليه حاجتهما من قواعد وفوائد ، فجاء كتاباً

جامعاً صحيحاً ، فيه الكفاية للأدباء ودور المعلمين وطُلَّاب الصفوف العالية .

وقد عانينا ما عانينا في تأليفه وترتيبه ، ثم في إصلاحه وتهذيبه ، ونحتسبه عند الله في خدمة هذه اللغة الشريفة العُلوية وطلَّابها .

مباحث هذا الكتاب

ويشتمل هذا الكتاب ـ بأجزائه الثلاثة ـ على مقدمة واثني عشر باباً وخاتمة .

المقدمة : في مباحث مختلفة ـ **الباب الأول**: في الفعل وأقسامه ـ **الباب الثاني** : في الاسم وأقسامه (وهي مباحث الجزء الأول) ـ **الباب الثالث** : في تصريف الأفعال ـ **الباب الرابع** : في تصريف الأسماء ـ **الباب الخامس** : في التصريف المشترك بين الأفعال والأسماء ـ **الباب السادس** : في مباحث الفعل الاعرابية ـ **الباب السابع** : في مباحث الاسم الاعرابية ـ **الباب الثامن** : في مرفوعات الأسماء (وهي مباحث الجزء الثاني) ـ **الباب التاسع** : في منصوبات الأسماء ـ **الباب العاشر** : في مجرورات الأسماء ـ **الباب الحادي عشر** : في التوابع واعرابها ـ **الباب الثاني عشر** : في حروف المعاني ـ **الخاتمة** : في مباحث اعرابية متفرقة (وهي مباحث الجزء الثالث) .

وكان تأليفه ـ بأجزائه الثلاثة ـ في مدينة بيروت (الشام) مسقِط رأسي ومَنشئي ، سنة « ١٣٣٠ » للهجرة ، وسنة « ١٩١٢ » للميلاد .

جعل الله عملنا هذا خالصاً لوجهه ، إنه وليُّ التوفيق .

بيروت الغلاييني

المقدّمة

وهي تشتمل على خمسة مباحث :

١ ـ اللغة العربية وعلومها

اللغةُ : ألفاظٌ يُعبرُ بها كل قومٍ عن مقاصدهم :

واللغاتُ كثيرةٌ . وهي مختلفةٌ من حيثُ اللفظُ : متحدةٌ من حيث المعنى ، أي أن المعنى الواحدَ الذي يُخالجُ ضمائرَ الناس واحد .

ولكنّ كلّ قومٍ يُعبرون عنه بلفظٍ غير لفظ الآخرين .

واللغةُ العربيةُ : هي الكلماتُ التي يُعبرُ بها العربُ عن أغراضهم . وقد وصلت إلينا من طريق النقل . وحفظها لنا القرآن الكريم والأحاديث الشريفة ، وما رواهُ الثِّقات من منثور العرب ومنظومهم .

العلوم العربية

لما خشيَ أهلُ العربية من ضياعها ، بعد أن اختلطوا بالأعاجم ، دوَّنوها في المعاجم (القواميس) وأصَّلوا لها أصولاً تحفظها من الخطأ . وتسمى هذه الأصولُ « العلوم العربية » .

فالعلومُ العربية : هي العلوم التي يتوصلُ بها إلى عصمة اللسان والقلم عن الخطأ . وهي ثلاثة عشر علماً : « الصرفُ ، والإعرابُ (ويجمعهما اسمُ النحو) ، والرسمُ[1] ، والمعاني ، والبيان ، والبـديع ، والعَـروض ، والقوافي ، وقَرْضُ الشعر ، والانشاء ، والخطابة ، وتاريخُ الأدب ، ومَتنُ اللغة » .

وأهم هذه العلوم « الصرفُ والإعراب » .

الصرف والإعراب

للكلمات العربية حالتان : حالةُ إفرادٍ وحالة تركيب .

فالبحثُ عنها ، وهي مُفردةٌ ، لتكون على وزن خاصٍّ وهيئة خاصة هو من موضوع « علم الصرف » .

والبحثُ عنها وهي مُركبةٌ ، ليكونَ آخرُها على ما يَقتضيه مَنهجُ العرب في كلامهم - من رفعٍ ، أو نصبٍ ، أو جرّ ، أو جزمٍ ، أو بقاءٍ على حالةٍ واحدة ، من تَغيُّر - هو من موضوع « علم الإعراب » .

فالصرف : علمٌ بأصولٍ تُعرَف بها صِيغُ الكلمات العربية وأحوالُها التي ليست بإعراب ولا بناء .

فهو علمٌ يبحثُ عن الكَلِم من حيثُ ما يَعرِضُ له من تصريف وإعلال وإدغام وإبدال وبهِ نعرِف ما يجب أن تكون عليه بِنيةُ الكلمة قبلَ انتظامها في الجملة .

وموضوعهُ الاسمُ المتمكن (أي المُعرَبُ) والفعلُ المُتصرِّف . فلا يبحث عن الأسماء المبنيَّة ، ولا عن الأفعال الجامدة ، ولا عن الحروف .

---

(١) الرسم : هو العلم بأصول كتابة الكلمات .

وقد كان قديماً جزءًا من علم النحو . وكان يُعرف النحوُ بأنه علم تُعرَفُ به أحوالُ الكلماتِ العربية مُفردةً ومُرَكبة .

والصرف من أهمّ العلوم العربية . لأن عليه المُعوّلَ في ضَبط صِيَغ الكَلِم ، ومعرفةِ تصغيرها والنسبةِ إليها والعلمِ بالجموع القياسيَّة والسماعية والشاذَّة ومعرفةِ ما يعتري الكلماتِ من إعلالٍ أو إدغامٍ أو إبدال ، وغيرِ ذلك من الأصول التي يجب على كل أديب وعالم أن يعرفها ، خشيةَ الوقوع في أخطاء يقَعُ فيها كثيرٌ من المتأدبين ، الذين لا حظَّ لهم من هذا العلم الجليل النافع .

والإعرابُ (وهو ما يُعرف اليوم بالنحو) علمٌ بأصولٍ تُعرف بها أحوالُ الكلمات العربية من حيث الإعرابُ والبناء . أي من حيث ما يَعرضُ لها في حال تركيبها . فبهِ نعرِف ما يجب عليه أن يكون آخرُ الكلمة من رفع ، أو نصب ، أو جرّ أو جزمٍ ، أو لزومِ حالةٍ واحدةٍ ، بَعد انتظامها في الجملة .

ومعرفته ضرورية لكل من يُزاول الكتابة والخطابة ومدارسة الآداب العربية .

٢ - الكلمة وأقسامها

الكلمةُ : لفظٌ يَدلُّ على معنىً مُفردٍ .

وهي ثلاثةُ أقسام : اسمٌ ، وفعل ، وحرف .

الاسم

الإسمُ : ما دلَّ على معنىً في نفسه غيرِ مُقترِنٍ بزمان : كخالد وفَرَسٍ وعُصفورٍ ودارٍ وحنطةٍ وماء .

وعلامته أن يَصحّ الإخبارُ عنه : كالتاء من « كتبتُ » ، والألف من « كتبَا » والواو من « كتبوا » ، أو يقبلَ « ألْ » كالرجل ، أو التنوين . كفَرسٍ ، أو حرفَ النداء : كـ «يا» أيُّها الناسُ، أو حرفَ الجرِّ: كآعتمِدْ على من تثِقُ به .

التنوين

التَّنوين : نونٌ ساكنة زائدة ، تَلحقُ أواخرَ الأسماء لفظاً ، وتفارقُها خطاً ووَقعاً وهو ثلاثة أقسام :

الأول : تنوينُ التمكين : وهو اللاحق للأسماء المُعربَة المنصرفة : كرجُلٍ وكتابٍ ، ولذلك يُسمَّى « تنوينَ الصرف » أيضاً .

الثاني : تنوينُ التَّنكير : وهو ما يلحقُ بعضَ الأسماء المبنيَّة : كاسم الفعل والعَلَم المختومِ به « وَيْه » فَرْقاً بين المعرفة منهما والنكرة ، فما نُوِّنَ كان نكرةً . وما لم ينوَّن كان معرفة . مثلُ : « صَه وصَهٍ ومَه ومَهٍ وإيه وإيهٍ » ، ومثلُ : « مررتُ بسيبويهِ وسيبويهٍ آخرَ » ، أي : رجلٍ : آخرَ مُسمَّى بهذا الاسم .

(فالأول معرفة والآخر نكرة لتنوينه : وإذا قلت : « صه » فإنما تطلب إلى مخاطبك أن يسكت عن حديثه الذي هو فيه . وإذا قلت له « مه » فأنت تطلب إليه أن يكف عما هو فيه . وإذا قلت له « إيه » فأنت تطلب منه الاستزادة من حديثه الذي يحدثك إياه . أما إن قلت له : « صهٍ ومهٍ وإيهٍ » بالتنوين ، فإنما تطلب منه السكوت عن كل حديث : والكف عن كل شيء ، والاستزادة من حديث أي حديث) .

الثالث : تنوين العِوض : وهو إما أن يكون عِوَضاً من مُفرد : وهو ما يَلحقُ « كلاً وبعضاً وأيّاً » عوضاً مما تُضاف إليه ، نحوُ : « كلٌ يموت » أي : كلُّ إنسان . ومنه قولُهُ تعالى : ﴿ وكُلًا وعدَ اللَّهُ الْحُسنى ﴾ ، وقوله : ﴿ تِلكَ

الرُّسُلُ فَضَّلنا بعضَهم على بعضٍ ﴾ ، وقوله : ﴿ أيًّا ما تَدْعُوا فله الأسماء الحُسنى ﴾ .

وإمّا أن يكون عِوَضاً من جملة : وهو ما يَلحقُ « إذْ » ، عوضاً من جملةٍ تكون بعدها ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَوْلا إذا بلغت الحُلقوم ، وأنتم حينئذٍ تَنظُرون ﴾ أي : حينَ إذْ بلغت الروحُ الحلقوم .

وإمّا أن يكون عِوَضاً من حرف . وهو ما يَلحقُ الأسماء المنقوصة الممنوعةَ من الصَّرف ، في حالتيْ الرفع والجرّ ، عِوَضاً من آخرها المحذوف : كجَوارٍ وغَواشٍ وعَوادٍ وأعَيمٍ (تصغير أعمى) وراجٍ (علم امرأة) ونحوها من كل منقوص ممنوع من الصرف . فتنوينُها ليس تنوينَ صَرفٍ كتنوين الأسماء المنصرفة . لأنها ممنوعة منه ، وإنما هو عِوضٌ من الياء المحذوفة . والأصل : « جَواري وغَواشي وعَوادي[1] وأعَيمي[2] وراجِي[3] » .

أما في حال النصب فتُرد الياء وتُنصب بلا تنوينٍ ، نحو : « دفعتُ عنك عواديَ . أكرمتُ أعَيميَ فقيراً . علَّمت الفتاةَ راجِيَ » .

الفعل

الفعل : ما دلَّ على معنىً في نَفْسه مُقترِن بزمانٍ كجاءَ ويَجيءُ وجيءَ .

---

(١) حذفت الياء وعوض عنها التنوين . فتنوينها ليس تنوين صرف ، لأنها ممنوعة منه لكونها على صيغة منتهى الجموع .

(٣) تصغير أعمى (أعيم) بكسر الميم بعدها ياء ساكنة . لأن ما بعد ياء التصغير يجب كسره . حذفت الياء وعوض منها التنوين ، فتنوين (أعيم) عوض من الياء وليس تنوين الصرف . لأنه ممنوع منه للوصفية ووزن الفعل . فهو على وزن (اسيطر) مضارع (سيطر) .

(٣) حذفت الياء وعوض منها التنوين . فتنوين (راج) - إذا سميت بها امرأة - ليس تنوين صرف ، لأنها ممنوعة منه للعلمية والتأنيث . وإنما هو تنوين جيء به عوضاً من الياء المحذوفة .

وعلامته أن يقبلَ « قَدْ[1] » ، أو « السينَ » أو « سوْف[2] » ، أو « تاءَ التأنيثِ الساكنةَ[3] » ، أو « ضميرَ الفاعل » ، أو « نون التوكيدِ ، مثلُ : قد قامَ . قدْ يقومُ . ستذهبُ ، سوف نذهبُ . قامتْ . قمت . قمتِ . لِيكتبنّ . لَيكتبَنْ . اكتبُنّ . اكتبَنْ » .

الحرف

الحرفُ : ما دلّ على معنىً في غيره ، مثلُ : « هَلْ وفي ولم وعلى وإنَّ ومِنْ » . وليس له علامةٌ يَتميَّزُ بها ، كما للاسمِ والفعل .

وهو ثلاثةُ أقسام : حرفٌ مُختصٌّ بالاسم : كحروف الجرِّ ، والأحرف التي تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبر . وحرفٌ مُشتركٌ بينَ الأسماء والأفعال : كحروف العطف ، وحرفيِ الاستفهام[4] .

٣ ـ المركبات وأنواعها وإعرابها

المُركبُ : قولٌ مؤلفٌ من كلمتين أو أكثرَ لفائدة ، سواءٌ أكانت الفائدةُ تامةً ، مثلُ : « النجاةُ في الصدق » ، أم ناقصةً ، مثل : « نور الشمس . الإنسانية الفاضلة . إن تُتقِن عَمَلك » .

---

(١) إن دخلت (قد) على الماضي فهي حرف تحقيق . وإن دخلت على المضارع فهي حرف تقليل غالباً . وقد تكون للتحقيق ، إن دل سياق الكلام على ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ قد يعلم الله ما أنتم عليه ﴾ .

(٢) السين وسوف : حرفا استقبال مختصان بالمضارع ، غير أن السين للمستقبل القريب ، وسوف للمستقبل البعيد .

(٣) اما تاء التأنيث المتحركة فلا تلحق إلا الأسماء وبعض الحروف مثل : (ريت وثمت ولات) وتتحرك التاء الساكنة بالفتحة إذا لحقها ضمير التثنية ، مثل (قالتا وقامتا) ، وبالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين ، مثل : (قد قامت الصلاة) .

(٤) حرفا الاستفهام هما : (هل والهمزة) . وبقية أدوات الاستفهام أسماء .

والمركبُ ستةُ أنواعٍ : إسناديٌّ وإضافيٌّ وبيانيٌّ وعطفيٌّ ومزجيٌّ وعدَديٌّ .

(١) المركب الاسنادي أو الجملة

الإسنادُ : هو الحكمُ بشيءٍ على شيء ، كالحكم على زُهير بالإجتهاد في قولك : « زُهيرٌ مجتهد » .

والمحكومُ به يُسمى « مُسنَداً » . والمحكومُ عليه يُسمى « مُسنَداً إليهِ » .

فالمسنَدُ : ما حكمتَ به على شيءٍ .

والمسندُ إليه : ما حكمت عليه بشيءٍ .

والمُركبُ الإسنادي (ويُسمى جُملةً أيضاً) : ما تألفَ من مَسندٍ ومُسندٍ إليه ، نحوُ : « الحلمُ زينٌ . يُفلحُ المجتهدُ » .

(فالحلم : مسند إليه ، لأنك اسندت إليه الزين وحكمت عليه به . والزين مسند ، لأنك اسندته إلى الحلم وحكمت عليه به . وقد اسندت الفلاح إلى المجتهد ، فيفلح مسند ، والمجتهد : مسند إليه) .

والمسندُ إليه هو الفاعلُ ، ونائبهُ ، والمبتدأ ، واسم الفعلِ الناقص ، واسمُ الأحرف التي تعملُ عملَ « ليس » واسمُ « إن » وأخواتها ، واسمُ « لا » النافية للجنس .

فالفاعلُ مثلُ : « جاء الحق وزهقَ الباطل » .

ونائبُ الفاعل مثل : « يعاقبُ العاصون ، ويثابُ الطائعون » .

والمبتدأُ مثل : « الصبرُ مفتاحُ الفرَجِ » .

واسمُ الفعلِ الناقص مثلُ : « وكان اللَّهُ عليماً حكيماً » .

واسمُ الأحرفِ التي تعملُ عملَ « ليس » مثلُ : « ما زُهيرٌ كَسولا . تَعزّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً . لاتَ ساعةَ مندَمٍ . إنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعلمِ والعمل الصالح » .

واسمُ « إنَّ » مثلُ : « إن اللَّهَ عليمٌ بذات الصدور » .

واسمُ « لا » النافية للجنس مثل « لا إلَهَ إلا اللَّهُ » .

والمسندُ هو الفعلُ ، واسمُ الفعل ، وخبرُ المبتدأ ، وخبرُ الفعل الناقص ، وخبرُ الأحرف التي تعملُ عملَ (ليس) وخبرُ « إن » واخواتها .

وهو يكونُ فعلاً ، مثل : « قد أفلحَ المؤْمنون » ، وصِفة مُشتقَّة من الفعل ، مثلُ : « الحق أبلجُ » واسماً جامداً يتضمنُ معنى الصفة المشتقة ، مثل : « الحق نورٌ ، والقائمُ به أسدٌ » .

(والتأويل : (الحق مضيء كالنور ، والقائم به شجاع كالأسد) .

(وسيأتي الكلام على حكم المسند والمسند إليه في الإعراب ، في الكلام على الخلاصة الإعرابية) .

الكلام

الكلامُ : هو الجملةُ المفيدةُ معنىً تاماً مُكتفياً بنفسه : مثل : « رأس الحكمةِ مخافةُ الله . فاز المُتَّقون . من صدَق نجا » .

(فإن لم تفد الجملة معنى تاماً مكتفياً بنفسه فلا تسمى كلاماً ، مثل : (إن تجتهد في عملك) فهذه الجملة ناقصة الإفادة ، لأن جواب الشرط فيها غير مذكور ، وغير معلوم ، فلا تسمى كلاماً فإن ذكرت الجواب فقلت : « إن تجتهد في عملك تنجح » ، صار كلاماً) .

(٢) المركب الإضافي

المركَّب الإضافيُّ : ما تركَّبَ من المضاف والمضاف إليه ، مثل : « كتاب التلميذ . خاتم فضةٍ . صوْم النهار » .

وحكمُ الجزء الثاني منه أنه مجرورٌ أبداً كما رأيتَ .

(٣) المركب البياني

المركَّبُ البياني : كلُّ كلمتين كانت ثانيتُهما مُوضحةً معنى الأولى . وهو ثلاثةُ أقسام :

مُركَّبٌ وصفي : وهو ما تألفَ من الصفة والموصوف ، مثل : « فاز التلميذُ المجتهدُ . أكرمتُ التلميذَ المجتهدَ . طابت أخلاقُ التلميذِ المجتهدِ » .

ومركَّبٌ توكيديٌّ : وهو ما تألفَ من المؤكِّد والمؤكَّد ، مثل : « جاء القومُ كلُّهُم . أكرمتُ القومَ كُلَّهم ، أحسنتُ إلى القوم كلِّهم » .

ومركَّبٌ بدَليٌّ : وهو ما تألف من البَدَل والمُبدَل منه ، مثل : « جاء خليلٌ أخوك . رأيت خليلاً أخاك . مررت بخليلٍ أخيكَ » .

وحكمُ الجزء الثاني من المركَّب البياني أن يتبعَ ما قبله في إعرابه كما رأيتَ .

(٤) المركب العطفي

المركَّب العطفيُّ : ما تألف من المعطوف والمعطوف عليه ، بِتوسُّط حرف العطف بينهما ، مثل : « ينالُ التلميذُ والتلميذةُ الحمدَ والثَّناء ، إذا ثابرا على الدرس والاجتهاد » .

وحُكمُ ما بعدَ حرف العطف أن يتبعَ ما قبله في إعرابه كما رأيت .

(٥) المركب المزجي

المركَّبُ المزْجيُّ : كلّ كلمتين ركّبتا وجُعلتا كلمةً واحدة ، مثل : « بعلبكّ وبيت لحْم وحضْرموت وسيبويه[١] وصباح مساء وشذر مذر » .

وإن كان المركبُ المزجيّ علماً أعرب إعراب ما لا ينصرفُ ، مثل : « بعلبكّ بلدةٌ طيبةُ الهواء » و« سكنتُ بيت لحم » و« سافرتُ إلى حضْرموْت » .

إلّا إذا كان الجزءُ الثاني منه كلمة « ويْه » فإنها تكونُ مبنيَّة على الكسر دائماً ، مثل : « سيبويه عالمٌ كبيرٌ » و« رأيتُ سيبويه عالماً كبيراً » و« قرأتُ كتاب سيبويه » .

وإن كان غير علم كان مبنيّ الجزأين على الفتح ، مثل : « زُرْني صباح مساء »[٢] و« أنت جاري بيت بيت »[٣] .

(٦) المركب العددي

المركَّبُ العددي من المركَّبات المزجية ، وهو كل عددين كان بينهما حرفُ عطفٍ مُقدَّر . وهو من أحد عشر إلى تسعة عشر ، ومن الحادي عشر إلى التاسع عشر .

(أما واحد وعشرون إلى تسعة وتسعين ، فليست من المركبات

---

(١) بعلبك بلدة من بلاد الشام . و(بيت لحم) : بلدة من الشام في فلسطين ، ولد فيها المسيح عليه السلام . و(حضر موت) : بلدة في اليمن . و(سيبويه) : لقب رئيس علماء العربية في البصرة فيما مضى .

(٢) أي صباحاً ومساء : فصباح مساء مبنيان على الفتح ، في محل نصب على الظرفية .

(٣) أي أنت جاري متلاصقين . فبيت بيت : مبنيان على الفتح في محل نصب على الحال .

العددية . لأن حرف العطف مذكور . بل هي من المركبات العطفية) .

ويجبُ فتحُ جزءَي المركب العدديّ ، سواءٌ أكان مرفوعاً ، مثل : « جاء أحدَ عشر رجلاً » أم منصوباً مثلُ : « رأيتُ أحدَ عشر كوكباً » أم مجروراً ، مثل : « أحسنتُ إلى أحدَ عشرَ فقيراً » . ويكون حينئذٍ مبنياً على فتحِ جزءيه ، مرفوعاً أو منصوبـاً أو مجروراً محلاً ، إلا اثنيْ عشر ، فالجزء الأول يُعربُ إعراب المُثنَّى ، بالألف رفعاً ، مثل : « جاء اثنا عشر رجلاً » ، وبالياء نصباً وجرًّا ، مثل : «أكرمتُ اثنتي عشْرة فقيرةً باثني عشر درهماً » . والجزء الثاني مبنيٌّ على الفتح ، ولا محلَّ له من الإعراب ، فهو بمنزلة النون من المثنى .

وما كان من العدد على وزن (فاعل) مُركَّباً من العشرة ـ كالحادي عشر إلى التاسع عشر ـ فهو مبنيٌّ أيضاً على فتح الجزأين ، نحو : « جاء الرابع عشر . رأيتُ الرابعة عشْرة . مررتُ بالخامس عشر » .

إلا ما كان جزؤُه الأول منتهياً بياء ، فيكون الجزء الأول منه مبنياً على السكون، نحو : « جاء الحادي عَشرَ والثاني عشرَ ، ورأيت الحادي عَشرَ والثاني عَشرَ ، ومررتُ بالحادي عَشرَ والثاني عشرَ » .

حكم العدد مع المعدود

إن كان العدد (واحداً) أو (اثنين) فحُكمُهُ أن يُذَكَّرَ مع المذَكر ، ويُؤنث مع المؤنث . فتقول : « رجلٌ واحد ، وامرأةٌ واحدة ، ورجلانِ اثنانِ ، وامرأتان » . و (أحدٌ) مثل : واحدٍ ، فتقول : « أحدُ الرجال ، إحدى النساءِ » .

وإن كان من الثلاثة إلى العشرة ، يجب أن يؤنث مع المذكر ، ويُذَكَّر مع المؤنث . فتقول : « ثلاثةُ رجالٍ وثلاثة أقلامٍ ، وثلاث نساءٍ وثلاث أيدٍ » .

إلا إن كانت العشرةُ مُركَّبةً فهي على وفقِ المعدود . تُذكر مع المذكر ، وتؤنث مع المؤنث . فتقول : « ثلاثة عشر رجلاً ، وثَلاث عشْرة امرأةً » .

وإن كان العدد على وزن (فاعلٍ) جاء على وفْقِ المعدود ، مفرداً ومُركباً تقولُ : « البابُ الرابعُ ، والبابُ الرابع عَشرَ ، الصفحةُ العاشرةُ ، والصفحةُ التاسعةَ عشْرةَ » .

وشينُ العشرةِ والعشر مفتوحةٌ مع المعدود المذكر ، وساكنة مع المعدود المؤنث . تقول : « عَشَرة رجال وأحد عشَـر رجلاً ، وعشْر نساءٍ وإحدى عشْرةَ امرأةً » .

٤ ـ الإعراب والبناء

إذا انتظمت الكلماتُ في الجملة ، فمنها ما يتغير آخره باختلاف مركزه فيها لاختلاف العوامل التي تَسبِقه ؛ ومنها ما لا يتغير آخره ، وإن اختلفت العوامل التي تتقدّمه . فالأول يُسمى (مُعرباً) ، والثاني (مَبنياً) ، والتغيُّر بالعامل يُسمى (إعراباً) ، وعدمُ التغيُّر بالعامل يُسمى (بناءً) .

فالإعرابُ : أثرٌ يُحدِثُه العامل في آخر الكلمة ، فيكونُ آخرها مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو مجزوماً ، حسب ما يَقتضيه ذلك العامل .

والبناءُ لزوم آخرِ الكلمة حالةً واحدة ، وإن اختلفت العواملُ التي تسبِقها ، فلا تُؤثر فيها العوامل المختلفة .

المعرب والمبني

المُعربُ ما يَتغير آخره بتغيُّر العوامل التي تَسبِقه : كالسماءِ والأرض والرجل ويكتب .

والمُعربات هي الفعل المضارع الذي لم تتصل به نونا التوكيدِ ولا نون

النسوة ، وجميع الأسماء إلا قليلاً منها .

والمبنيُّ : ما يُلزم آخره حالةً واحدةً ، فلا يتغير ، وإن تغيرت العوامل التي تتقدَّمه : « كهذه وأين ومَنْ وكتبَ واكتُبْ » .

والمَبنيَّات هي جميع الحروف ، والماضي والأمر دائماً ، والمُتَّصلة به[1] إحدى نونَيِ التوكيد أو نونُ النسوة ، وبعض الأسماءِ . والأصل في الحروف والأفعالِ البناء . والأصل في الأسماء الإعراب .

أنواع البناء

المبنيّ إما أن يلازم آخرُهُ السكونَ ، مثل : « اكتبْ ولَمْ » ، أو الضمةَ مثل : « حيثُ وكتبُوا » ، أو الفتحةَ ، مثل : « كتبَ وأينَ » ، أو الكسرةَ ، مثل : « هؤُلاءِ » والباء من « بِسمِ الله » . وحينئذٍ يقال : إنَّه مبنيّ على السكون ، أو على الضمّ ، أو الفتح ، أو الكسر . فأنواع البناء أربعةٌ : السكونُ والضمّ والفتحُ والكسرُ .

وتتوقفُ معرفةُ ما تُبنى عليه الأسماء والحروف على السّماع والنقل الصحيحين . فإنّ منها ما يُبْنى على الضمِّ ، ومنها ما يُبْنى على الفتح ؛ ومنها ما يُبْنى على الكسر ، ومنها ما يُبْنى على السكون . ولكن ليس لمعرفة ذلك ضابطٌ .

أنواع الإعراب

أنواع الإعراب أربعة : الرفع والنصب والجرّ والجزم .

فالفعلُ المعربُ يتغيرُ آخرُهُ بالرفع والنصب والجزم مثل ، « يكتُبُ ، ولن يكتبَ ، ولم يكتبْ » .

(١) والمضارع المتصلة به ...

والاسمُ المعرب يتغير آخره بالرفع والنصب والجزم[1]، مثل : « العلمُ نافعٌ ، ورأيتُ العلمَ نافعاً ، واشتغلتُ بالعلمِ النافعِ » ؛

(نعلم من ذلك أن الرفع والنصب يكونان في الفعل والاسم المعربين ، وأن الجزم مختص بالفعل المعرب، والجر مختص بالاسم المعرب) .

علامات الإعراب

علامةُ الإعراب حركةٌ أو حرف أو حذف .

فالحركاتُ ثلاثٌ : الضمةُ والفتحة والكسرة .

والأحرفُ أربعة : الألفُ والنون والواو والياءُ .

والحذفُ ، إما قطعُ الحركةِ (ويُسَمّى السكونَ) . وإما قطعُ الآخرِ[1] . وإما قطعُ النونِ[2] .

(١) علامات الرفع :

للرفع أربعُ علامات : الضمة والواو والألف والنون . والضمةُ هي الأصل .

مثالُ ذلك : « يحَبّ الصادقُ . أفلح المؤمنون . لِيُنفِقْ ذو سَعة من سَعتِه . يُكرَمُ التلميذان المجتهدان . تنطِقون بالصدق » .

(٢) علامات النصب :

للنصب خمسُ علامات : الفتحةُ والألفُ والياء والكسرة وحذفُ النون . والفتحةُ هي الأصل .

---

(١) يكون حذف الآخر في المضارع المعتل الآخر المسبوق بأداة جزم ، مثل « لم يرض ، ولم يمش ، ولم يدع » .

(٢) يكون حذف النون في المضارع المنصوب أو المجزوم المتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، مثل : « لم يكسلا ، ولا تكسلي ، ولن تكسلوا » .

و"الجر" أما "والجزم" فممنوع هذا الاسماء نحو خطأ مطبعي تحريفا.

مثالُ ذلك : « جانب الشرّ فَتسلَمَ . أعطِ ذا الحقِّ حَقّهُ » .

« يُحِبُّ اللّهُ المتقين . كان أبو عبيدة عامرُ بنُ الجرّاح وخالد بنُ الوليد قائدينِ عظيمين . أكرمِ الفتَياتِ المجتهداتِ . لن تنالوا البِرَّ حتى تُنفقوا مما تُحبون » .

(٣) علامات الجر :

للجرّ ثلاثُ علامات : الكسرةُ والياءُ والفتحة . والكسرة هي الأصل .

مثال ذلك : « تَمسّكْ بالفضائل . أطِع أمرَ أبيك . المرءُ بأصغرَيه : قلبه ولسانه . تقرّبْ من الصادقين وآنَأ عن الكاذبين . ليس فاعلُ الخيرِ بأفضلَ من الساعي فيه » .

(٤) علامات الجزم :

للجزمِ ثلاثُ علاماتِ : السكونُ وحذفُ الآخرِ وحذف النون . والسكونُ هو الأصل .

مثال ذلك : « مَنْ يفعلْ خيراً يَجِدْ خيراً ، ومن يَزرَعْ شرًّا يجْنِ شرًّا . افعل الخيرَ تَلقَ الخيرَ . لا تَدعُ إلا اللّهَ . قولوا خيراً تَغنَموا ، واسكتُوا عَن شرّ تَسلَموا » .

المعرب بالحركة والمعرب بالحرف

المُعرَباتُ قسمان : قسمٌ يُعرب بالحركات ، وقسمٌ يُعرَبُ بالحروف .

فالمعربُ بالحركات أربعةُ أنواعٍ : الاسمُ المفرد ، وجمع التكسيرِ ، وجمعُ المؤنثِ السالمُ ، والفعلُ المضارعُ الذي لم يتَّصِل بآخره شيءٌ .

وكلها تُرفع بالضمةِ ، وتُنصبُ بالفتحة ، وتُجرّ بالكسرة ، وتُجزم

بالسكون . إلا الاسم الذي لا ينصرفُ ، فإنه يُجرُّ بالفتحة ، نحو : « صلى اللّهُ على إبراهيمَ » ، وجمعَ المؤنثِ السالم ، فإنهُ يُنصبُ بالكسرة؛ نحو : « أكرمتُ المجتهدات » ، والفعل المضارع المعتلّ الآخرِ ، فإنه يُجزمُ بحذف آخره ، نحوَ : « لم يخشَ ، ولم يمشِ ، ولم يغزُ » .

والمعربُ بالحروف أربعةُ أنواعٍ أيضاً : المُثنى والملحقُ به ، وجمعُ المذكر السالمُ والملحقُ به ، والأسماءُ الخمسةُ ، والأفعال الخمسةُ .

والأسماءُ الخمسةُ هي : « أبو وأخو وحمو وفو وذو » .

والأفعالُ الخمسة هي : « كلّ فعل مضارعٍ اتصل بآخره ضميرُ تثنية أو واوُ جمعٍ ، أو ياءُ المؤنثة المخاطبة ، مثل : يذهبان ، وتذهبان ، ويذهبون ، وتذهبونَ ، وتذهبين » .

(وسيأتي شرح ذلك كله مفصلاً في الكلام على إعراب الأفعال والأسماء) .

أقسام الإعراب

أقسامُ الإعراب ثلاثةٌ : لفظيٌّ وتقديريٌّ ومحليٌّ .

١ ـ الإعراب اللفظي

الإعرابُ اللفظيّ : أثرٌ ظاهرٌ في آخر الكلمة يجلبه العامل .

وهو يكون في الكلمات المعربة غير المُعتلّة الآخر ، مثل : « يُكرم الأستاذُ المجتهد » .

٢ - الإعراب التقديري

الإعرابُ التقديري : أثرٌ غيرُ ظاهرٍ على آخر الكلمة ، يجلبه العاملُ ، فتكونُ الحركةُ مقدَّرةً لأنها غير ملحوظةٍ .

وهو يكونُ في الكلمات المعربة المعتلّة الآخر بالألف أو الواو أو الياء ، وفي المضاف إلى يـاء المتكلم ، وفي المحكيّ ، إن لم يكن جملةً[1] ، وفيما يُسمى به من الكلمات المبنيَّة أو الجُمل .

إعراب المعتل الآخر

الألف تُقدَّرُ عليها الحركاتُ الثلاث للتعذُّر ، نحو : « يَهوَى الفتى الهدَى للعُلى » .

أما في حالة الجزم فتُحذَفُ الألفُ للجازم ، نحو : « لم نخشَ إلا اللّهَ » .

ومعنى التعذرِ: أنه لا يُستطاعُ أبداً إظهار علاماتِ الإعراب .

والواوُ والياءُ تُقدرُ عليهما الضمةُ والكسرةُ للثِّقَل ، مثل : « يَقضي القاضي على الجاني » و« يدعو الداعي إلى النادي » .

أما حالة النصب فإن الفتحة تظهرُ عليهما لخفتها ، مثل : « لن أعصِيَ القاضيَ » و« لَنْ أدعوَ إلى غير الحق » .

وأما في حالة الجزم فالواوُ والياءُ تُحذفانِ بسبب الجازم ؛ مثل : « لم أقضِ بغير الحق » و« لا تَدعُ إلا اللَّهَ » .

ومعنى الثقلِ أنّ ظهور الضمة والكسرة على الواو والياءِ ممكن فتقول : « يقضيُ القاضيُ على الجانِي . يَدعوُ الداعيُ إلى الناديِ » ، لكنّ ذلك ثقيل

---

(١) أما الجمل المحكية فاعرابها محلي كما ستعلم .

مُستبشَع ، فلهذا تحذَفان وتقدّران ، أي : تكونان ملحوظتين في الذهن .

إعراف[1] المضاف إلى ياء المتكلم

يُعربُ الاسمُ المضاف إلى ياء المتكلم (إن لم يكن مقصوراً ، أو منقوصاً ، أو مُثنى ، أو جمع مُذكر سالماً) ـ في حالتي الرفع والنصب ـ بضمةٍ وفتحةٍ مقدَّرتين على آخره يمنع من ظهورهما كسرةُ المناسبة[1] ، مثل : « رَبيَ اللَّهُ » و « أطعتُ ربي » .

أما في حالة الجر فيُعربُ بالكسرة الظاهرة على آخره ، على الأصحّ ، نحو : « لزِمتُ طاعةَ ربي » .

(هذا رأي جماعة من المحققين ، منهم ابن مالك . والجمهور على أنه معرب ، في حالة الجر أيضاً ، بكسرة مقدرة على آخره ، لأنهم يرون أن الكسرة الموجودة ليست علامة الجر ، وإنما هي الكسرة التي اقتضتها ياء المتكلم عند اتصالها بالاسم ، وكسرة الجر مقدرة . ولا داعي إلى هذا التكلف) .

فإن كان المضاف إلى ياء المتكلم مقصوراً ، فإنّ ألفه تبقى على حالها ، ويُعربُ بحركاتٍ مقدَّرة على الألف ، كما كان يعرب قبل اتصاله بياء المتكلم فتقولُ : « هذه عصايَ » و « أمسكتُ عَصايَ » و « توكأت على عصايَ » .

وإن كان منقوصاً تُدغم ياؤُهُ في ياء المتكلم .

ويُعرب في حالة النصب بفتحةٍ مُقدَّرة على يائه ؛ يمنعُ من ظهورها

---

(١) يكسر ما قبل ياء المتكلم ليناسب الياء ، فالكسرة التي يؤتى بها لمناسبة الياء تسمى حركة المناسبة أو كسرة المناسبة ، وهي تمنع من ظهور ضمة الإعراب وفتحته على آخر الكلمة فتكون حينئذ معربة بضمة أو فتحة مقدرتين على آخرها منع من ظهورهما في حركة مناسبة.

(١) "إعراب"

سكون الإدغام[1] ، فتقول : « حمِدتُ الله مُعطِيّ الرزقَ »[2] .

ويُعرَبُ في حالتيِ الرفع والجرِّ بضمةٍ أو كسرةٍ مُقدَّرتين على يائه ، يمنعُ من ظهورهما الثقل أولاً ، وسكونُ الإدغام ثانياً[3] ، فتقول : « اللّهُ معطِيّ الرزقَ »[4] و « شكرت لِمُعطيّ الرزقَ » .

(ويرى بعض المحققين أن المانع من ظهور الضمة والكسرة على المنقوص المضاف إلى ياء المتكلم ، إنما هو سكون الإدغام ـ كما هو الحال وهو منصوب ـ قال الصبان في باب المضاف إلى ياء المتكلم عند قول الشارح: «هذا راميّ» : «فراميّ : مرفوع» بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون الواجب لأجل الادغام ، لا الاستثقال ـ كما هو الحال في غير هذه الحالة ـ لعروض وجوب السكون في هذه الحالة[5] بأقوى من الاستثقال ، وهو الإدغام) .

وإن كـانَ مُثنى ، تبقَ ألفهُ على حالها ، مثل : « هذان كتابايَ » . وأما ياؤُهُ فتُدغَمُ في ياء المتكلم ، مثل : « علمتُ وَلديَّ » .

وإن كانَ جمعَ مذكر سالماً ، تنقلب واوُه ياء وتُدغمُ في ياء المتكلم ،

---

(١) الفتحة تظهر على ياء المنقوص لخفتها ، وإنما تسكن إذا اتصلت بها ياء المتكلم ، لأنه يجب تسكين أول الحرفين المتجانسين المتجاورين ليدغم في الثاني ، فالسكون الذي يقتضيه الادغام يمنع من ظهور الفتحة على الياء .

(٢) معطي : نعت لله ، تابع له في نصبه . وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره ـ أي على الياء المدغمة في ياء المتكلم ـ منع ظهورها سكـون الادغام ، أي : السكون الذي اقتضاه إدغام ياء المنقوص في ياء المتكلم .

(٣) المنقوص تقدر على آخره الضمة والكسرة لثقل ظهورهما ، فالثقل هنا سبب أول لاختفائهما ، ووجوب تسكين أول الحرفين المتجانسين المتجاورين المتحركين للادغام سبب ثان له .

(٤) الله : مبتدأ ومعطي ؛ خبره ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المدغمة في ياء المتكلم منع من ظهورها الثقل أولاً ، وسكون الإدغام ثانياً .

(٥) أي : حالة اتصال المنقوص بياء المتكلم .

مثل : « معلميَّ يُحبّونَ أدبي »[1] وأما ياؤُه فتُدغمُ في ياء المتكلم أيضاً ، مثل : « أكرمتُ مُعلميَّ »[2] .

ويُعرَبُ المثنى وجمعُ المذكر السالمُ ـ المضافان إلى باء المتكلم ـ بالحروف ، كما كانا يُعربان قبلَ الإضافة إليها ، كما رأيت .

٣ ـ إعراب المحكي

الحكايةُ : إيرادُ اللفظ على ما تسمعه .

وهي ، إما حكايةُ كلمةٍ ، أو حكايةُ جملة . وكلاهما يُحكى على لفظه ، إلّا أن يكون لحناً . فتتعيّنُ الحكايةُ بالمعنى ، مع التنبيه على اللحن .

فحكايةُ الكلمة كأنْ يقالَ : « كتبتُ : يعلمُ » ، أي : كتبتُ هذه الكلمةَ . فيعلمُ ـ في الأصل ـ فعلٌ مضارعٌ ، مرفوعٌ لتجرُّده من الناصب والجازم ، وهو هنا محكيٌّ ، فيكون مفعولاً به لكتبتُ ، ويكون إعرابهُ تقديرياً منعَ من ظهوره حركةُ الحكاية .

وإذا قلتَ : « كتبَ : فعلٌ ماضٍ » فكتبَ هنا محكيّة . وهي مبتدأ مرفوعٌ بضمةٍ مُقدَّرةٍ منعَ من ظهورها حركةُ الحكاية .

وإذا قيلَ لك : أَعربْ « سعيداً » من قولك : « رأَيتُ سعيداً » ، فتقول : « سعيدَاً : مفعولٌ به » ، يحكي اللفظَ وتأتي به منصوباً ، مع أن « سعيداً » في كلامك واقعٌ مبتدأ ، وخبرُه قولُكَ : « مفعولٌ به » ، إلّا أنه مرفوعٌ بضمةٍ مقــدَّرةٍ على آخره ، منعَ من ظهورها حركةُ الحكاية ، أي حكايتُكَ اللفظَ الواقعَ في الكلام كما هو واقعٌ .

---

(١) معلمي : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو المنقلبة ياء للادغام ، والأصل : معلموي .
(٢) معلمي : مفعول به منصوب . وعلامة نصبه الياء ـ أي ياء جمع المذكر السالم ـ المدغمة في ياء المتكلم .

وقد يُحكى العَلَمُ بعدَ « من » الاستفهاميَّة ، إن لم يُسبَق بحرف عطف ، كأن تقولَ : « رأيتُ خالداً » ، فيقول القائلُ : « منْ خالداً » . فإن سبقهُ حرفُ عطف لم تجُزْ حكايتهُ ، بل تقول : « ومنْ خالدٌ ؟ » .

وحكايةُ الجملة كأن تقولَ : قلتُ : « لا إلهَ إلاّ اللّهُ . سمعتُ : حيّ على الصلاة . قرأتُ : قُلْ هُوَ اللّهُ أحدٌ . كتبتُ : استَقِمْ كما أُمِرْتَ » . فهذه الجُمَلُ محكيَّةٌ ، ومحلُّها النصبُ بالفعل قبلها فإعرابُها محليٌّ .

وحكمُ الجملة أن تكونَ مبنيةً . فإن سُلطَ عليها عاملٌ كان محلها الرفعَ أو النصبَ أو الجر على حسب العامل . وإلا كانت لا محل لها من الإعراب .

إعراب المسمى به

إن سمّيتَ بكلمةٍ مَبنيَّةٍ أبقيتَها على حالها ، وكان إعرابُها مُقدَّراً في الأحوال الثلاثة . فلو سميتَ رجلاً « رُبّ » ، أو « مَنْ » ، أو « حيثُ » ، قلتَ : « جاء رُبّ . أكرمتُ حيث . أحسنتُ إلى مَن » . فحركاتُ الإعراب مُقدَّرة على أواخرها ، منع من ظهورها حركةُ البناء الأصلي .

وكذا إن سمّيتَ بجملة ـ كتأبطَ شراً ، وجاد الحقّ ـ لم تُغيرها للإعرابِ الطَّارىءِ ، فتقول : « جاء تأبطَ شراً . أكرمتُ جادَ الحقُّ » . ويكون الإعرابُ الطارىءُ مقدَّراً ، منع ظهور حركته حركة الإعراب الأصلي .

٤ ـ الإعراب المحلي

الإعرابُ المحليُّ : تَغيّرٌ اعتباريٌّ بسبب العامل ، فلا يكون ظاهراً ولا مقدّراً .

وهو يكون في الكلمات المبنيّة ، مثل : « جاء هؤلاء التلاميذُ ، أكرمتُ من تعلّمَ . وأحسنتُ إلى الذين اجتهدوا . لم يَنجحنَ الكسلانُ » .

ويكون أيضاً في الجملِ المحكيةِ . وقد سبقَ الكلام عليها .

(فالمبني لا تظهر على آخره حركات الإعراب لأنه ثابت الآخر على حالة واحدة : فإن وقع أحد المبنيات موقع مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم ، فيكون رفعه أو نصبه أو جره أو جزمه اعتبارياً . ويسمى إعرابه « إعراباً محلياً » أي : باعتبار أنه حال محل مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم . ويقال : إنه مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم محلاً ، أي : بالنظر إلى محله في الجملة ، بحيث لو حل محله معرب لكان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو مجزوماً) .

والحروف ؛ وفعلُ الأمرِ ، والفعلُ الماضي ، الذي لم تسبِقهُ أداةُ شرطٍ جازمةٌ ، وأسماء الأفعال ، وأسماء الأصوات ، لا يتغير آخرها لفظاً ولا تقديراً ولا محلاً ، لذلك يقال : إنها لا محل لها من الإعراب .

أما المضارع المبني فإعرابهُ محلي رفعاً ونصباً وجزماً ، مثل « هل يكتُبَن ويكتبْنَ . والله لن يكتَبن ولن يكتُبْنَ ولم تكتَبن ولم يكتبْن » .

وأما الماضي المسبوقُ بأداةِ شرطٍ جازمةٍ ، فهو مجزومٌ بها محلاً ، مثل : « إن اجتهدَ عليٌ أكرَمهُ معلمه » .

٥ ـ الخلاصة الإعرابية

الكلمة الإعرابيةُ أربعة أقسام : مُسندٌ ، ومَسندٌ إليه، وفضلةٌ، وأداةٌ .

وقد سبقَ شرحُ المسند والمسند إليه . ويسمى كلٌ منهما عُمدةً ، لأنه رُكنُ الكلام . فلا يُستغنى عنه بحالٍ من الأحوال ، ولا تَتم الجملة بدونه . ومِثالهما : « الصدقُ أمانةٌ[1] » .

---

(١) فالصدق : مسند إليه ، لأنك أسندت إليه الأمانة وحكمت عليه بها . والأمانة : مسند ، لأنك اسندتها إلى الصدق وحكمت بها عليه .

والمسند إليه لا يكون إلا اسماً .

والمسند يكون اسماً ، مثل : « نافع » من قولكَ : « العلمُ نافعٌ » واسمَ فعلٍ ، مثل : « هيهاتَ المَزارُ » وفعلاً ، مثل : « جاء الحق وزهقَ الباطل » .

إعراب المسند إليه

حُكمُ المسندِ إليه أن يكون مرفُوعاً دائماً ؛ حيثما وقعَ ، مثل : « فاز المجتهدُ . الحق منصورٌ . كان عُمرُ عادلاً » .

إلا إن وقع بعدَ « إنّ » أو إحدى أخواتها ، فحكمهُ حينئذٍ أنه منصُوبٌ ، مثل : « إنّ عمرَ عادلٌ » .

إعراب المسند

حكمُ المسندِ ـ إن كان اسماً ـ أن يكون مرفوعاً أيضاً ، مثل : « السابقُ فائزٌ . إنَّ الحقَّ غالبٌ » .

إلا إن وقعَ بعدَ (كان) أو إحدى أخواتها ، فحكمهُ النصبُ ، مثل : « كان عليٌّ بابَ مدينةِ العلم » .

وإن كان المسندُ فعلاً ، فإن كان ماضياً فهو مبنيٌّ على الفتح أبداً : كانتصَرَ .

إلا إذا لحقتهُ واوُ الجماعةِ ، فيبنى على الضم : كانتصروا ، أو ضمير رفع متحركٌ ، فيبنى على السكون : كانتصرْتُ وانتصرْتمْ وانتصرنا .

وإن كان مضارعاً ، فهو مرفوع أبداً : كـ « ينصُرُ » .

إلا إذا سبقه ناصب ، فَيُنصبُ ، نحو : « لَن تَبلغَ المجدَ إلا بالجِدّ » ، أو جازمٌ فيُجزَمُ ، نحو : « لم يلِدْ ولم يُولَدْ » .

وإن اتصلت به إحدى نُوني التوكيد ، بُنيَ على الفتح : كيجتهدنَّ ويجتهدَنّ ، أو نون النسوةِ بُنيَ على السكون : كالفتياتُ يجتهدْنَ .

وإن كان أمراً ، فهو مبنيٌّ على السكون أبداً : كاكتبْ ، إلا إن كان مُعتلّ الآخرِ ، فَيُبنى على حذف آخره :كـ: اسعَ وادعُ وامشِ ، أو كان مُتَّصلاً بألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، فيُبنى على حذف النون : كاكتبا واكتبوا واكتبي ، أو كان متصلاً بإحدى نوني التوكيد ، فيُبنى على الفتح : كاكتُبَنْ واكتبَنّ .

الفضلة وإعرابها

الفَضلةُ : هي اسمٌ يُذكرُ لتتميم معنى الجملة ، وليس أحدَ رُكنَيها[1] ـ أي ليس مُسنَداً ولا مُسنداً إليه ـ كالناس من قولك : « أرشدَ الأنبياءُ الناسَ » .

(فأرشد : مسند . والأنبياء : مسند إليه ؛ والناس : فضلة ، لأنه ليس مسنداً ولا مسنداً إليه ، وإنما أتي به لتتميم معنى الجملة . وسميت فضلة لأنها زائدة على المسند والمسند إليه : فالفضل في اللغة معناه الزيادة) .

وحُكمها أنها منصوبةٌ دائماً حيثما وقعت ، مثل : « يحترم الناس العلماء . أحسنتُ إحساناً . طلعت الشمسُ صافية . جاء التلاميذ إلا علياً . سافرت يومَ الخميس . جلستُ أمَامَ المِنبر . وقف الناس احتراماً للعُلماء » .

إلا إذا وقعت بعدَ حرف الجرّ ، أو بعد المضاف ، فحكمها أن تكون مجرورة ، مثل : « كتبت بالقلم . قرأت كتبَ التاريخ » .

وما جاز أن يكون عُمدةً وفضلةً ، جاز رفعه ونصبه ، كالمستثنى في

---

(١) ركنا الجملة هما : المسند والمسند إليه .

كلام منفيٍّ ذكر فيه المستثنى منه ، نحو : « ما جاء أَحدٌ إلا سعيدٌ ، وإلا سعيداً » .

(فإن راعيت المعنى ، رفعت ما بعد « إلا » لوجود الاسناد ، لأن عدم المجيء ، إن أسند إلى « أحد » فالمجيء مسند إلى سعيد وثابت له . وإن راعيت اللفظ نصبته لأنه في اللفظ فضلة ؛ لاستيفاء جملة المسند والمسند إليه) .

فإن ذكر المستثنى منه ، والكلام مثبتٌ ، نصب ما بعد « إلا » حتماً ، لأنه فضلةٌ لفظاً ومعنى ، نحو : « جاء القوم إلاّ سعيداً » .

وإن حُذفَ المُستثنى منه من الكلامِ رُفِعَ في مثل : « ما جاء إلاَّ سعيدٌ » لأنه مُسندٌ إليه ، ونُصِبَ في مثل : « ما رأيتُ إلاَّ سعيداً » . لأنه فضلةٌ . وخُفِضَ في مثل : « ما مررتُ إلا بسعيدٍ » ، لوقوعهِ بعد حرف الجر .

الأداة وحكمها

الأداة : كلمة تكون رابطة بين جُزءيِ الجملة ، أو بينهما وبين الفضلة ، أو بين جُملتين . وذلك كأدوات الشرطِ والاستفهام والتَّحضيض والتَّمني والترجي ونواصبِ المضارع وجوازمه وحروف الجرّ وغيرها .

وحُكمها أنها ثابتة الآخرِ على حالةٍ واحدة ، لأنها مبنية .

والأداةُ ، إن كانت اسماً ، تقعُ مسنداً إليه ، مثل : « من مجتهدٌ ؟ » ، ومسنداً مثل : خَيرُ مالِكَ ما أنفقته في سبيل المصلحة العامة ، وفضلة ، مثل : « احترمِ الذي يطلبُ العلمَ . إتّق شرَّ من أحسنتَ إليه » .

وحينئذٍ يكونُ إعرابها في أحوال الرفعِ والنصب والجر محليّاً .

الفعل وأقسامه

وهوَ يشتمل على تسعة فصول :

١ ـ الماضي والمضارع والأمر

ينقسمُ الفعل باعتبار زمانه إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمر .

فالماضي : ما دلَّ على معنىً في نفسه مقترنٍ بالزمان الماضي كجاء واجتهدَ وتَعلّمَ .

وعلامتهُ أن يقبلَ تاء التأنيثِ الساكنةَ ، مثل : « كتبتْ » أو تاء الضمير ، مثل : « كتبتَ . كتبتِ . كتبتما . كتبتم . كتبتنَّ . كتبتُ » .

والمضارعُ : ما دلَّ على معنى في نفسه مقترنٍ بزمانٍ يحتمل الحالَ والاستقبالَ ، مثل : « يجيءُ ويجتهدُ ويتعلَّمُ » .

وعلامتُه أن يقبل « السينَ » أو « سوفَ » أو « لم » أو « لن » ، مثل : « سيقول . سوف نجيءُ . لَمْ أكسلْ . لنْ أتأخرَ » .

والأمر : ما دلَّ على طلب وقوعِ الفعل من الفاعل المخاطب بغير لام الأمر ، مثل : « جِيءْ واجتهدْ وتعلّمْ » .

وعلامته أن يدلَّ على الطلب بالصيغة ، مع قبوله ياء المؤنثة المخاطبة ، مثل : « اجتهدي » .

* * *

٢ ـ المتعدي واللازم

ينقسم الفعل باعتبار معناه إلى متعدٍّ ولازم :

الفعل المتعدي

الفعل المتعدّي . هو ما يتعدَّى أَثَرُهُ فاعلَه ، ويتجاوزه إلى المفعول به ، مثل : « فتحَ طارقٌ الأندَلسَ » .

وهو يحتاج إلى فاعل يفعله ومفعولٍ به يقَع عليه .

ويسمى أيضاً : « الفعلَ الواقعَ » لوقوعه على المفعول به ، و « الفعلَ المجاوزَ » لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به .

وعلامته أَنْ يقبلَ هاء الضمير التي تعود إلى المفعول به ، مثل : « إجتهد الطالب فأكرمه أُستاذه » .

(أما هاء الضمير التي تعود إلى الظرف ، أو المصدر ، فلا تكون دلالة على تعدي الفعل إن لحقته . فالأول مثل : « يوم الجمعة زرته » ، والثاني مثل : « تجمل بالفضيلة تجملاً كان يتجمله سلفك الصالح » . فالهاء في المثال الأول في موضع نصب على أنها مفعول فيه ؛ وفي المثال الثاني في موضع نصب على أنها مفعول مطلق) .

المتعدي بنفسه والمتعدي بغيره

الفعل المتعدي ، إما متعدٍ بنفسه ، وإما متعدٍ بغيره :

فالمتعدي بنفسه : ما يصل إلى المفعول به مباشرةً (أي : بغير واسطةِ حرف الجر) ، مثل : « بريت القلمَ » . ومفعوله يسمى « صريحاً » .

والمتعدي بغيره : ما يصل إلى المفعول به بواسطة حرف الجر ، مثل : « ذهبتُ بكَ » بمعنى : « أذهبتُكَ » . ومفعوله يسمى « غير صريح » .

وقد يأخذ المتعدي مفعولين : أحدهما صريحٌ ، والآخر غير صريحٍ ، نحو : أدُّوا الأمانات إلى أهلها .

(فالأمانات : مفعول به صريح، وأهل : مفعول به غير صريح ، وهو مجرور لفظاً بحرف الجر ، منصوب محلاً على أنه مفعول به غير صريح) .

المتعدي إلى أكثر من مفعول واحد

ينقسم الفعل المتعدي إلى ثلاثة أقسام . متعدٍ إلى مفعول به واحد ، ومتعد إلى مفعولين ، ومتعد إلى ثلاثة مفاعيل .

فالمتعدي إلى مفعولٍ به واحدٍ كثيرٌ ، وذلك مثل : « كتب وأخذ وعفر وأكرم وعظم » .

المتعدِّي إلى مفعولين

المتعدي إلى مفعولين على قسمين : قسمٍ ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً ، وقسم ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبرٌ .

فالأول: مثل:« أعطى وسأل ومنح ومنع وكسا وألبس وعلَّم » ، تقول : « أعطيتك كتاباً . منحت المجتهد جائزةً . منعت الكسلان التنزُّه . كسوت الفقير ثوباً . ألبست المجتهدة وساماً ، علَّمت سيداً الأدب » .

والثاني على قسمين : أفعال القلوب ، وأفعال التحويل .

(١) أفعال القلوب

أفعال القلوب المتعدية إلى مفعولين هي : « رأى وعلم ودرى ووجَدَ وألفى وتعلَّمْ وظنَّ وخالَ وحسبَ وجعل وحَجا وعدَّ وزَعَمَ وهَبْ » .

(وسميت هذه الأفعال « أفعال القلوب » ، لأنها ادراك بالحس الباطن ، فمعانيها قائمة بالقلب . وليس كل فعل قلبي ينصب مفعولين . بل منه ما ينصب مفعولاً واحداً : كعرف وفهم . ومنه ما هو لازم : كحزن وجبن) .

ولا يجوزُ في هذه الأفعال أن يُحذَفَ مفْعولاها أو أحدُهما اقتصاراً (أي : بلا دليل) . ويجوز سُقوطهما ، أو سقوطُ أحدهما ، اختصاراً (أي : لدليل يَدُل على المحذوف) .

فسقوطهما معاً لدليل ، كأنْ يُقالَ : « هل ظننتَ خالداً مُسافراً ؟ » فتقولُ : « ظننتُ » أي : « ظننتُهُ مُسافراً » ، قال تعالى : ﴿ أَينَ شُركائيَ الذين كنتم تزعمونَ ؟ ﴾ ، أي « كنتم تزعمونهم شركائي » ، وقال الشاعر الكميت الأسدي :

بـأَيِّ كِتـابٍ ، أَم بـأَيَّـةِ سُنَّةٍ تَرى حُبَّهُمْ عاراً عليَّ ، وتَحْسَبُ ؟

أي : « وتحسبُهُ عاراً » .

وسُقوطُ أحدهما لدليلٍ ، كأن يُقالَ : « هل تظُنُّ أحداً مسافراً ؟ » ، فتقولُ : « أظُنُّ خالداً » ، أي : « أظُنُّ خالداً مسافِراً ؟ » ، ومنه قولُ عنترةَ :

وَلَقَدْ نَزَلتِ ، فَلا تَظُني غَيْرَهُ ، مِنِّي بِمَنْـزِلـةِ المُحَبِّ ٱلمُكْـرَم

أي : « نزلتِ مني منزلةَ المحبوب المُكرَمِ ، فلا تظني غيره واقعاً » .

ومما جاء فيه حذفُ المفعولين لدليل قولُهم : ﴿ مَنْ يسمع يَخَلْ ﴾ أي : « يخَل ما يسمعُه حقاً » .

فإن لم يدُلَّ على الحذف دليلٌ لم يجُز ، لا فيهما ولا في أحدهما . وهذا هو الصحيحُ من مذاهب النّحويين .

وأفعالُ القلوب نوعان : نوعٌ يفيدُ اليقينَ (وهو الاعتقاد الجازم) ، ونوعٌ يفيدُ الظنَّ (وهو رُجحانُ وقوع الأمر) .

أفعال اليقين :

أفعالُ اليقين ، التي تنصبُ مفعولين ، ستةٌ :

الأولُ : « رأى » ـ بمعنى « علم واعتقد » ـ كقول الشاعر :

رأيتُ ٱللَّهَ أكبـرَ كـلِّ شيءٍ مُحـاولـةً ، وأكثـرَهـمْ جنـودا

ولا فرقَ أن يكون اليقينُ بحسب الواقع ، أو بحسب الاعتقاد الجازم ، وإن خالفَ الواقع ، لأنه يقينٌ بالنسبة إلى المعتَقد . وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى : ﴿ إنهم يرَوْنهُ بعيداً ونراهُ قريباً ﴾ أي : إنهم يعتقدون أن البعثَ مُمتنعٌ ، ونعلمُه واقعاً . وإنما فُسّرَ البُعدُ بالامتناع ، لأن العرب تستعملُ البعدَ في الانتفاء ، والقُرب في الحُصول .

ومثل : « رأى » اليقينيَّة (أي : التي تفيد اليقينَ) « رأى » الحُلميَّةُ ، التي مصدرُها « الرّؤْيا » المنامِيَّةُ ، فهي تنصب مفعولين ، لأنها مثلها من حيثُ الإدراكُ بالحِسّ الباطن ؛ قال تعالى : ﴿ إني أراني أعصرُ خمراً ﴾ فالمفعولُ الأولُ ياء المتكلم ، والمفعول الثاني جملةُ أعصرُ خمراً .

(فإن كانت « رأى » بصرية ، أي بمعنى « أبصر ورأى بعينه » ، فهي متعدية إلى مفعول واحد . وإن كانت بمعنى « إصابة الرئة » مثل : « ضربه فرآه » ، أي : أصاب رئته ، تعدّتْ إلى مفعول واحد أيضاً) .

والثاني « عَلمَ » ـ بمعنى « اعتقدَ » ـ كقوله تعالى : ﴿ فإن علِمتموهنَّ مُؤْمناتٍ ﴾ ، وقول الشاعر :